وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الجمعة، 03 مارس 2023

أخبار الطاقة

«ولي العهد» يدفع حراكاً لمفهوم النقلة الاستراتيجية للاقتصاد غير النفطي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تتنافس كبرى شركات الطاقة والصناعات الأساسية للبتروكيميائيات والمعادن بالمملكة والتي تتسيد المشهد العالمي في تلك الصناعات، لدفع خطط المملكة في أحد أهم محاور رؤية المملكة 2030 والمتمثل في تقليل اعتماد دخل المملكة على النفط من خلال زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16 ٪ إلى 50 ٪، والتي تعهد بتحقيقها ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان.

وستكون عملاقة الطاقة والنفط بالعالم، شركة أرامكو السعودية هي من يقود هذه الحملة إذ بدأت بالفعل في تنويع عوائدها غير النفطية بخوضها حقبة غير مسبوقة بعصف تكنولوجي مبتكر بمشاريع تحويل النفط إلى منتجات بتروكيميائية ومشاريع الطاقة المتجددة وعشرات الصناعات اللاحقة في المصب غير النفطية بمشاركة كبرى شركات الطاقة بالعالم في أقوى المشاريع الداعمة لرؤية 2030 والتي تستهدف بلوغ الصادرات غير النفطية 50 ٪، في أكبر تحدي تخوضه البلاد وسط متابعة العالم الذي اعتبر بعضهم الامر بالحلم.

حرك هذا المفهوم النقلة الاستراتيجية المذهلة للاقتصاد السعودي غير النفطي إذ تتحالف كافة قطاعات البلاد في الطاقة والصناعة والقطاع الخاص والشركاء في رحلة المملكة المثيرة في تنمية إيراداتها غير النفطية وفق استراتيجيات منظمة محفزة وعمل مبتكر، رغم كل التحديات والمعضلات التي حولها أبناء الوطن لأعظم المكتسبات.

وتم الإعلان عن اعتزام شركة سابك بالتعاون مع شركة أرامكو بالبدء بأول مشروع في المملكة لتحويل البترول إلى البتروكيميائيات والمعروف «بالخام إلى المواد الكيميائية» في مدينة رأس الخير بسعة تبلغ 400 ألف برميل يومياً والمستهدف استكماله خلال السنوات القادمة.

قررت المملكة بقوة ضرورة تعزيز مفهوم عدم اعتمادها على صادرات النفط كمورد أساسي للبلاد لمنظومة صناعات وطنية قوية غير نفطية داعمة بشكل رئيس لصناعات المصب وتأسيس شبكة خدمات لوجستية مبتكرة ضمن برنامج «تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية» الذي يهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة.

يساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها. والبرنامج يستهدف الإسهام في الناتج المحلي بـ1,2 تريليون ريال، وتوفير 1,6 مليون وظيفة، إضافة إلى جذب استثمارات تُقدّر بقيمة 1,7 تريليون ريال، بحلول عام 2030، وهو ما يؤكد حينئذ نجاح المملكة بالفعل بتعزيز مورد رئيس جديد لدخل المملكة يضاهي حصص عوائد صادرات النفط.

ونجحت المملكة بالفعل في تعزيز الصادرات غير النفطية لانفتاح أكبر وتحول أشمل في المنظومة البتروكيميائية السعودية ليحظى القطاع باهتمام بالغ من قبل ولي العهد متطلعاً لإنجاز أعظم ونفاذ أقوى للصادرات السعودية لتكون اللاعبة الرئيسة في الأسواق الدولية. في وقت تشدد رؤية ولي العهد الخاصة على أن صناعة البتروكيميائيات تمضي قدما لتصبح أكبر محرك للطلب العالمي على النفط في ظل التوسع الكبير في استخداماتها الشاسعة في الكون.

ويساهم قطاع البتروكيميائيات العملاق في المملكة بأكثر من ثلث النمو في الطلب العالمي على النفط حتى عام 2030، ونحو نصف النمو إلى عام 2050، مما يضيف نحو 7 ملايين برميل من النفط يوميا بحلول ذلك الوقت. كما أنها تستعد لاستهلاك 56 مليار متر مكعب إضافي من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030، و83 مليار متر مكعب بحلول عام 2050. فيما يظل الطلب على المواد البلاستيكية المحرك الرئيسي للبتروكيماويات من منظور الطاقة حيث تضاعف منذ عام 2000 في الاقتصادات المتقدمة بعشرين ضعف من البلاستيك وأكثر من 10 أضعاف من الأسمدة في الاقتصادات النامية على أساس نصيب الفرد، مما يؤكد على الإمكانات الهائلة للنمو العالمي.

وهـذا مـا لفـت إليـه تقريـر أويل اند قـاز الذي ذكـر ان المملكة العربية السـعودية عززت مكانتهـا في قائمة الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم، بفضل التقدم الكبير المحرز في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 الطموحة، ولكن حتى لو لم يتم الوفاء بأهداف الرؤية الطموحة بالكامل فإن المملكة العربية السعودية ستحرز بالتأكيد تقدمًا جيدًا إذ يمكن أن تزداد القدرة الإنتاجية للاقتصاد غير النفطي نتيجة لذلك.

والمملكة تشـهد تحولًا سـريعًا لتوسـيع اقتصادها بما يتجاوز اعتمادها التقليدي على الهيدروكربونات في رحلـة مليئـة بالتحديـات. إن خطـة رؤيـة 2030 الطموحة للغاية التـي تصورتها المملكة العربية السـعودية تتطلب الكثير من العمل الشاق، بالإضافة إلى أنها تتطلب استثمارات غير عادية، وهو أمر يتعين على الدولة البحـث عنه في أماكن أخرى غير خزائنها.

والهـدف الرئيسـي للخطـة الوطنية هو تقليـل الاعتماد الاقتصادي علـى الهيدروكربونات. ومـع ذلك، فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأموال المتأتية من الهيدروكربونات، والتي تعد الدولة منتجًا رئيسيًا لها. ومع ذلك، فإن الهدف هو زيادة حصة الصادرات غير النفطية بشكل كبير إلى 50 في المائة في عام 2030. وفي عام 2016، بلغت الصادرات غير النفطية 16 في المائة من إجمالي الصادرات الوطنية.

لفت التقرير لاستراتيجية الاستثمار الوطنية، وهي عامل تمكين رئيسي لتحقيق الرؤية. بشكل عام، تتضمن الاستراتيجية استثمارات بحوالي 12 تريليون ريال سعودي (3.2 تريليون دولار) في الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030. وهي جزء من برنامج الشريك الضخم، الذي سيجذب 7 تريليونات دولار من الاستثمارات على مدى العقد المقبل.

وبينمـا يُظهـر برنامج شـريك جدية الحكومـة في متابعة رؤية 2030، فإنه يسـلط الضوء أيضًا على حجم الاستثمار المطلوب، وربما يتجاوز ما يمكن أن تولده الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة والقطاع المصرفي والاستثمار الأجنبي المباشر وحده، وفقًا لتصنيف ستاندرد آند بورز العالمية.

تسـتثمر الحكومة أيضًا بشـكل متزايد في قطاع الكيماويات لتعزيز نموها من خلال توسـيع وتطوير إنتاج الهيدروكربونات والغاز. تركز أرامكو السعودية على استثمارات المنبع والمصب، بما في ذلك توسيع طاقتها

الإنتاجية من النفط الخام إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027 وزيادة إنتاج الغاز بأكثر من 50 في المئة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى الهدف طويل الأجل المتمثل في زيادة إلى 4 مليون برميل في اليوم من السوائل إلى المواد الكيميائية، وكلها تتطلب نفقات رأسمالية مستمرة. وبالمثل، من المتوقع زيادة الاستثمار في قطاع البتروكيماويات المحلي

بحلول عام 2030، تهدف المملكة العربية السعودية إلى توليد نصف طاقتها من خلال مصادر الطاقة المتجددة والنصف الآخر من الغاز. تولد المملكة اليوم نصف احتياجاتها من الكهرباء من أصول الغاز والنصف الآخر من النفط. فيما تواجه المرافق مهمة ضخمة تتمثل في تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على الوقود الأحفوري. وسيشهد هذا المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستثمارات كبيرة في شبكات الدولة. ويشارك في هذا المسعى شركتا أكوا باور وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة، اللذان وقعا ما يقرب من 42 جيجاوات من محطات الطاقة المتجددة بقيمة 30 مليار دولار. تعمل المملكة العربية السعودية أيضًا على أن تصبح موردًا رئيسيًا للهيدروجين في جميع أنحاء العالم. يتوقع تحالف يضم أكوا باور وإير برودكتس ونيوم إغلاق مشروع نيوم الأخضر للهيدروجين الذي تبلغ تكلفته 5 مليارات دولار في الربع الرابع من عام 2022. وسيكون أكبر مرفق تجاري للهيدروجين في العالم مدعوم بالكامل من طاقة الرياح والطاقة الشمسية وسيهدف إلى تصدير الأمونيا الخضراء.

استهدف صندوق الاستثمارات العامة استثمارات محلية تقارب 150 مليار ريال في عام 2022، بعد أن استثمر محليا ما يزيد عن 84 مليار ريال خلال عام 2021، ويخطط لإجمالي استثمارات محلية تصل إلى ثلاث تريليونات ريال حتى العام 2030، مقارنة باستثمار محلي في عام 2016م يبلغ 2.11 مليار ريال. كذلك خطط تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص متمثلة ببرنامج شريك الذي يهدف إلى إطلاق ما يصل إلى 2 تريليون ريال من استثمارات القطاع الخاص حتى العام 2025 و5 تريليون ريال حتى العام 2030.

والمملكة تعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة في قطاع التعدين من خلال نظام الاستثمار التعديني الجديد، الذي يقدم تشريعات واضحة وعادلة للمستثمر، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من قيمة الثروات المعدنية في المملكة، التي تقدر بنحو 1.3 تريليون دولار، بما في ذلك المعادن التي تضمن الانتقال للطاقة النظيفة. في وقت تستهدف المملكة ان يكون التعدين الركيزة الثالثة للصناعة الوطنية.

وفـي التقديـرات الأولية لعام 2023 أظهرت بيانات المالية السـعودية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 3.1 ٪ مدعوماً بالنمـو فـي الناتـج المحلـي الإجمالي للأنشطة غيـر النفطيـة، حيـث مـن المقـدر أن يقـود الاستثمار والاستهلاك الخـاص هـذا النمـو، انعكاساً للجهـود والمبـادرات الممكنـة للقطـاع الخـاص ليكـون هـو المحـرك الرئيسـي فـي النمـو الاقتصادي، مـع اسـتمرار العمـل علـى تحسـين وتطويـر البيئـة التشـريعية والاستثمارية بهـدف اسـتقطاب مزيـد مـن اسـتثمارات القطـاع الخـاص بالتزامـن مـع مواصلـة الحكومـة تنفيـذ برامـج ومشـاريع رؤيـة المملكـة 2030.

نجح الاقتصادي السـعودي بتحقيق تطـورات إيجابيـة ملموسـة علـى الصعيديـن الاقتصادي والمالـي خلال العـام 2022م متجـاوزاً التوقعـات السـابقة المحليـة والدوليـة لأداء اقتصـاد المملكـة رغـم مـا يشـهده الاقتصادي العالمـي مـن تباطـؤ فـي معدلات النمـو وارتفـاع معدلات التضخـم، وحالـة عـدم اليقيـن الناجمـة عـن التوتـرات الجيوسياسـية واسـتمرار تحديـات سلاسل الإمداد وتشـديد البنـوك المركزيـة للسياسـة النقديـة، إلا أن السياسـات التـي نفذتهـا الحكومـة اسـتباقياً سـاهمت فـي الحـد مـن تأثيـر هـذه التحديـات علـى اقتصـاد المملكة.

فيما يظل قطاع الكيميائيات السعودي من القطاعات الرائدة في تنويع المحفظة الاقتصادية، بما يصل إلى 126 منتجـاً بطاقـة إجماليـة تبلغ 119.2 مليون طن سـنوياً ولم يكن لذلك أن يتحقـق لولا قوة رؤية القيادة الحكيمـة للمملكـة التي تركز على تطوير القطاعات غير النفطية الذي تقودها البتروكيميائيات المدعومة بالتكنولوجيا والابتكار. فيما عززت المملكة ودعمت تنافسـية صناعة البتروكيميائيات بأقوى تواجد وأكبر نفاذ للمنتجات لكافة الأسواق الرئيسة حتى رسخت تجارتها في الأقاليم والدول المستهلكة لتنتقل من مجرد التسويق إلى الشراكات والتحالفات مع رواد الصناعة إلى مشاريع الاستحواذ.

النفط يتراجع مع تأثر مخاوف الطلب العالمي الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجع النفط أمس الخميس وسط مخاوف من ارتفاع مخزونات الخام الأميركية ومخاوف من زيادة ارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا التي من المحتمل أن تضر بالنمو، لتقليص المكاسب التي تحققت هذا الأسبوع على خلفية بوادر انتعاش اقتصادي قوي في الصين.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتًا، أو 0.15 ٪، إلى 84.18 دولارًا للبرميل، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 17 سنتًا، أو 0.2 ٪، إلى 77.52 دولارًا للبرميل.

ارتفع كلا العقدين بنحو 1 ٪ في الجلسة السابقة بعد أن أظهرت البيانات أن نشاط التصنيع في الصين في فبراير نما بأسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، مما يضيف إلى دليل على انتعاش اقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد إزالة فيروس كورونا الصارم. 19 حواجز.

ومع ذلك، فقد ضغط الأسبوع العاشر على التوالي من تراكم مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة على السوق. وأفادت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات الخام الأمريكية ارتفعت 1.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 فبراير إلى 480.2 مليون برميل، وهو أعلى مستوى لها منذ مايو 2021.

ومع ذلك، فإن الصادرات القياسية من النفط الخام الأمريكي أبقت الزيادة أقل مما كانت عليه في الأسابيع الأخيرة، حيث ارتفعت الشحنات إلى 5.6 مليون برميل يوميًا الأسبوع الماضي، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة.

وقالت سيرينا هوانغ، رئيسة تحليلات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في شركة التحليلات فورتكسا، إن النفط تضرر أيضًا من حالة عدم اليقين التي تلوح في الأفق بشأن التوقعات الإجمالية للطلب العالمي، مما أدى إلى إبقاء الأسعار «دون تغيير إلى حد كبير».

تتزايد توقعات رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي بعد أن ارتفع التضخم في ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، أكثر من المتوقع في فبراير، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة على الرغم من إجراءات الإغاثة. يأتي هذا بعد أن سجلت فرنسا وإسبانيا، وهما أيضًا اقتصادات رئيسية في أوروبا، مكاسب غير متوقعة في التضخم.

في الولايات المتحدة، انكمش التصنيع للشهر الرابع على التوالي في فبراير، على الرغم من وجود علامات على أن نشاط المصانع بدأ في الاستقرار، مع تراجع مقياس الطلبات الجديدة من أدنى مستوى له في أكثر من عامين ونصف.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في وساطة النفط أواندا، في مذكرة: «أثار التضخم الألماني المخاوف من أن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يكون أكثر عدوانية مع دورة التضييق. وتظهر البيانات الأمريكية أن الاقتصاد لا يزال يتباطأ ولكن بعض الأجزاء تتحسن».

وأضاف «يبدو أن النفط سيبقى عالقًا في نطاق تداول، ولكن من الواضح أن المخاطر في الاتجاه الصعودي. قد ينتظر بعض المتداولين حتى نحصل على فكرة أفضل عن معدل الذروة بعد تقرير جداول الرواتب غير الزراعية يوم الجمعة المقبل».

في غضون ذلك، وصل النفط الخام الذي تعالجه مصافي التكرير الهندية إلى مستويات قياسية في يناير، حسبما أظهرت بيانات حكومية مؤقتة يوم الأربعاء، حيث عززت البلاد وارداتها من البراميل الروسية التي تجنبتها الدول الغربية. وبلغ إنتاجية المصافي في ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم 5.39 مليون برميل يوميا لشهر يناير وهو أعلى مستوى منذ سجلات رويترز التي تعود إلى 2009.

ومع ذلك تستمر أسعار النفط في تلقي الدعم من التوقعات بحدوث انتعاش قوي في الطلب في الصين، ثاني أكبر مستهلك للخام في العالم. وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى أي جي: «توفر جولة أخرى من المفاجأة الصعودية في مؤشر مديري المشتريات الصيني، مزيدًا من الاقتناع بانتعاش أقوى من المتوقع، مما يدعم توقعات أكثر تفاؤلاً للطلب على النفط».

وأضاف ييب: «لقد وفر ذلك حافزًا تمس الحاجة إليه لأسعار النفط للاستفادة من بعض الارتياح بعد عمليات البيع السابقة، حيث يظهر تعافي الصين أنه يسير على الطريق الصحيح لتخفيف بعض ضعف الطلب العالمي من البنوك المركزية المتشددة.»

كانت هذه التوقعات مدعومة أيضًا بالبيانات التي أظهرت ارتفاع نشاط المصانع في الصين للمرة الأولى في سبعة أشهر في فبراير، وفقًا لمؤشر مدير المشتريات الذي نشرته إس آند بي جلوبال يوم الأربعاء. وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الحكومية الرسمية التي نُشرت يوم الأربعاء أيضًا أن أسرع توسع في التصنيع منذ عام 2012 حدث في فبراير. وشوهدت علامات أخرى على ارتفاع الإمدادات من خلال البيانات الخاصة بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). ووجد مسح أن أوبك ضخت 28.97 مليون برميل يوميا في فبراير بزيادة 150 ألف برميل يوميا عن يناير. ولا يزال الإنتاج منخفضا بأكثر من 700 ألف برميل يوميا منذ سبتمبر. من جانبه قال ألكسندر ديوكوف، الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية جازبروم نفت، الثلاثاء، إن قرار روسيا خفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في مارس سيساعد في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، التي تشهد فائضًا الآن.

وصرح ديوكوف للصحفيين أمس الاول، حسبما نقلته وكالة الانباء الروسية انترفاكس، بأن «السوق حاليا في فائض، لذا فإن قرار الحكومة الروسية بخفض الإمدادات يهدف إلى إعادة توازنه».

يتوافق ذلك مع تصريحات نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في أوائل فبراير إن روسيا، العضو في أوبك +، ستخفض طوعا إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميا في مارس نتيجة العقوبات الغربية وسقف النفط الخام الروسي.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن سوق النفط لشهر فبراير إن خفض الإنتاج الروسي قد يكون «علامة على أن موسكو قد تكافح من أجل وضع كل براميلها»، أو «قد تكون محاولة لدعم أسعار النفط».

فشلت محاولة تعزيز أسعار النفط حتى الآن - تعرضت الأسعار لضغوط هذا الشهر بسبب الإشارات التي تشير إلى أن الاحتياطي الفيدرالي قد يرفع أسعار الفائدة إلى نقطة نهاية أعلى ويحتفظ بها هناك لفترة

أطول لمكافحة التضخم اللاصق.

وفي حديثه للصحفيين أمس الأول، قال ديوكوف من جازبروم أيضًا إن أسعار النفط ستكون متقلبة هذا العام أيضًا، ويمكن أن تتراوح بين 80 و110 دولارات للبرميل. ونقلت إنترفاكس عن ديوكوف قوله إنه من ناحية، هناك فائض في السوق، ولكن من ناحية أخرى، يتم إعادة توجيه منتجات النفط الخام والنفط الروسية إلى أسواق جديدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، وهو ما ينعكس في الأسعار.

أوبك+ تخفف التقلبات

وقال ديوكوف: «هذه نتيجة، من بين أمور أخرى، لضغط العقوبات على روسيا». وأضاف أن تقلبات السوق ستكون عالية، لكن هناك أدوات لتخفيف التقلبات، خاصة من مجموعة أوبك +. وأضاف: «أوبك + هي إحدى الآليات الرئيسية التي يمكن أن تقلل من تقلبات السوق، لكن أوبك + أثبتت أنها أداة فعالة».

مباشرة بعد الإعلان الروسي عن الخفض لشهر مارس، أشارت أوبك + إلى أن المجموعة لا تخطط لتغيير المسار في أهدافها لإنتاج النفط. وأيدت لجنة أوبك + سياسة الإنتاج الحالية لمجموعة منتجي النفط في اجتماعها الاخير، تاركة تخفيضات الإنتاج المتفق عليها العام الماضي سارية وسط آمال بارتفاع الطلب الصيني وتوقعات غير مؤكدة للإمدادات الروسية. اتفقت أوبك + على خفض هدفها الإنتاجي بمقدار مليوني برميل يوميًا، أي حوالي 2 ٪ من الطلب العالمي، من نوفمبر العام الماضي حتى نهاية 2023 لدعم السوق.

إلى ذلك، لا يستبعد الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون، مايكل ويرث الاندماج بين شركات النفط الكبرى، وقال يوم الثلاثاء إن الاندماج بين أكبر خمسة منتجين للنفط الغربيين ما زال محتملا لكنه سيواجه عقبات تنظيمية.

دفع ارتفاع أسعار الأسهم ومستويات السيولة في شركات الطاقة الأمريكية الكبرى التي تركز على النفط حديث وول ستريت عن صفقات محتملة لمنتجي النفط الأوروبيين. وتكهن محللو سيتي بانك في يناير أن

شيفرون أو إكسون موبيل يمكن أن تستحوذ على بريتش بتروليوم أو شل او توتال اينرجز بسبب اختلافات التقييم.

جعلت الموافقات التنظيمية والحكومية العملية أكثر تعقيداً مما كانت عليه في أواخر التسعينيات عندما أدى العدد الأكبر من شركات النفط وانخفاض أسعار الأسهم إلى اندماج أدى إلى حفنة من كبار الشركات.

وقال ويرث: «مع وصولك إلى عدد أقل من الأشخاص المتداخلين، تصبح التحديات التنظيمية والموافقات الحكومية، وما إلى ذلك، أكثر تعقيداً بعض الشيء». وقال إن شركة شيفرون ليست في عجلة من أمرها لعمليات الاندماج والاستحواذ في مجال النفط أو الطاقة المتجددة وتظل ملتزمة بإحكام السيطرة على الإنفاق حتى خلال فترات ارتفاع أسعار الطاقة والوفرة النقدية.

رقم قياسي في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية

الرياض

ازدادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة في العام 2022 بنسبة 0,9 ٪، لتسجّل رقما قياسيا، إلا أن هذا المعدل يبقى أقل مما كان متوقعا وذلك بفضل الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة، كما أعلنت الخميس الوكالة الدولية للطاقة.

وقالت الوكالة في تقرير نشرته الخميس، ويستند إلى بيانات وطنية عامة إن «خطر ارتفاع حاد في نسبة الانبعاثات بسبب زيادة استخدام الفحم في سياق أزمة الطاقة لم يتحقق، كما أن اللجوء المتزايد إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والسيارات الكهربائية وعوامل أخرى أدت إلى كبح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون».

وأوضحت الوكالة أن الانبعاثات الناجمة عن الطاقة والتي تمثل أكثر من ثلاثة أرباع غازات الدفيئة الإجمالية، تحافظ على «مسار نمو غير مستدام» ما يفاقم ظاهرة تغير المناخ.

في العام 2022، ازدادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطاقة بنسبة 0,9 ٪، لتصل إلى رقم قياسي بلغ أكثر من 36,8 مليار طن، وفقا للتقرير.

لكن بحسب الوكالة، تم أيضا تجنب انبعاث 550 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون من خلال البنى التحتية الجديدة للطاقة المنخفضة الكربون. وشكّلت مصادر الطاقة المتجددة العام الماضي 90 ٪ من إنتاج الكهرباء.

في العام 2021، وصلت الزيادة السنوية للانبعاثات المرتبطة بالطاقة إلى 6 ٪ بسبب الجائحة وتبعاتها. والعام الماضي، ازدادت الانبعاثات بسبب زيادة الظواهر المناخية القصوى أو حتى الصعوبات في تشغيل عدد غير مسبوق من المفاعلات النووية.

نمو في مصادر الطاقة المتجددة

وازدادت الانبعاثات الناجمة عن حرق الفحم الذي حل في كثير من الأحيان في آسيا وأوروبا مكان الغاز الذي أصبح باهظا، بنسبة 1,6 ٪.

كذلك، ارتفعت نسبة الانبعاثات المرتبطة بالنفط 2,5 ٪، لكنها بقيت رغم ذلك أقل من مستويات ما قبل كوفيد. ويعزى نصف هذه الزيادة إلى استئناف حركة الملاحة الجوية، كما أوضحت الوكالة الدولية للطاقة.

جغرافيا، شهدت آسيا، باستثناء الصين، زيادة في انبعاثاتها بنسبة 4,2 ٪ مدفوعة بنموها الاقتصادي. وبقيت مستويات الانبعاثات في الصين دون تغيير. في الاتحاد الأوروبي، انخفضت الانبعاثات بنسبة 2,5 ٪ بفضل استخدام غير مسبوق لمصادر الطاقة المتجددة في مواجهة عودة الفحم. وفي الولايات المتحدة، ازدادت الانبعاثات بنسبة 0,8 ٪، مع نمو كبير في الطلب على الطاقة.

وقال المدير العام لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول «لم تؤد تبعات أزمة الطاقة إلى الزيادة الحادة في الانبعاثات التي كنا نخشاها، وذلك بفضل النمو الملحوظ في مصادر الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والمضخات الحرارية وتقنيات كفاءة استخدام الطاقة. ولولا ذلك، لكانت الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أعلى ثلاث مرات تقريبا».

وأضاف «ومع ذلك، تستمر الانبعاثات الناتجة عن الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم) في الارتفاع ما يعيق الجهود المبذولة لتحقيق أهداف المناخ العالمية» داعيا الشركات المعنية إلى التحرك.

وتابع «تجني الشركات الدولية والوطنية في قطاع الوقود الأحفوري إيرادات قياسية ويجب أن تتحمل نصيبها من المسؤولية، بما يتماشى مع التزاماتها العامة بشأن المناخ. عليها مراجعة استراتيجياتها نحو تخفيض حقيقي في انبعاثاتها».

«أرامكو السعودية» تستحوذ على «فالفولين للمنتجات العالمية» بقيمة 2.65 مليار دولار

الرياض

أكملت شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية» من خلال إحدى الشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل صفقة الاستحواذ على شركة فالفولين للمنتجات العالمية (فالفولين غلوبال أوبريشن)، التابعة لشركة فالفولين الأمريكية (الرمز في بورصة نيويورك: VVV)، وذلك بقيمة 2.65 مليار دولار.

وتهدف أرامكو السعودية من خلال هذا الاستحواذ، الذي يأتي بعد توقيع الشركتين اتفاقية شراء الأسهم المعلن عنها في الأول من أغسطس 2022، إلى أن تصبح واحدة من أبرز العلامات التجارية المتكاملة في العالم بمجال زيوت التشحيم.

وبموجب هذه الصفقة، ستمتلك أرامكو السعودية العلامة التجارية (فالفولين)، فيما يتعلق بأعمال المنتجات، فيما ستمتلك شركة (فالفولين) العلامة التجارية فيما يتعلق بأعمال خدمات البيع بالتجزئة الخاصة بها، وتخطط أرامكو السعودية وشركة فالفولين للعمل معًا لمواصلة انتشار ملكية علامة (فالفولين) التجارية على مستوى العالم.

وستستمر (فالفولين غلوبال أوبريشن) في أعمالها من خلال مقرها الرئيس في مدينة ليكسينغتون بولاية كنتاكي، وهي تُعد شركة رائدة عالميًا في مجال حلول السيارات والاستخدامات الصناعية، حيث تبتكر منتجات جاهزة للاحتياجات المستقبلية، وتوفر أفضل الخدمات في فئتها للشركاء في جميع أنحاء العالم. وبهذه المناسبة، قال النائب التنفيذي للرئيس للتكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية محمد يحيى القحطاني: «سيؤدي هذا الاستحواذ إلى تعزيز استراتيجيتنا الدولية فيما يتعلق بمواد زيوت التشحيم، كما يتيح الاستفادة المثلى من قدراتنا العالمية على صعيد إنتاج زيوت الأساس، والبحث والتطوير، فضلًا عما يمثله من فرصة مشجعة لتعزيز علاقتنا مع الشركات المصنّعة للمعدات الأصلية في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال توسيع نطاق حضور (فالفولين غلوبال أوبريشن) كشركة رائدة بين العلامات التجارية

متعددة الجنسيات لزيوت التشحيم، وهي المكانة التي شغلتها لأكثر من قرن ونصف».

وأضاف: «نرحب بفالفولين غلوبال أوبريشن، موظفين وعلامة تجارية، وهي أحد أكثر الأسماء شهرة في القطاع، ضمن عائلة أرامكو السعودية، وفي الوقت نفسه، نحن متفائلون أن يوفر انتشارنا العالمي أساسًا لا مثيل له، الأمر الذي يعزز خطتنا للمرحلة التالية من تطوير هذه العلامة التجارية التاريخية».من جهته، قال كبير الإداريين التنفيذيين في شركة فالفولين، سام ميتشيل «إنه يوم تاريخي لعلامتنا التجارية التي يبلغ عمرها 157 عامًا، ومع بيع أعمال المنتجات العالمية إلى أرامكو السعودية، يمكن لكل شركة الآن التركيز بشكل أفضل على نموها المستقبلي، واليوم، أصبحت فالفولين، شركة خدمات سيارات متخصصة ذات هيكلٍ رأسمالي مناسب الحجم، مع تخصيص رأس المال المعزز».

وأشار إلى أنه من المتوقع أن تحقق شركة فالفولين عوائد رأسمالية كبيرة لمساهمينا من خلال عمليات إعادة شراء الأسهم على مدار الـ18 شهرًا المقبلة، وسيسمح لنا كل ذلك بتركيز جهودنا على علامتنا التجارية وتعزيزها كمزود رئيس لخدمات ما بعد البيع للسيارات.

يذكر أن هذا الاستحواذ سيعزز من حضور أرامكو السعودية المتزايد في سوق زيوت التشحيم ذات العلامة التجارية المتميزة، ويفتح آفاقًا عالمية لتعزيز مكانة الاسم الذي يزيد عمره عن 150 عامًا على مستوى العالم، مما يوفر ركيزة للنمو المستقبلي، وتكامل محفظة أعمال قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق.

معنويات أسواق النفط تتجه إلى الأفضل .. هوامش التكرير تتحسن والاستهلاك الصيني يعود

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من معنويات إيجابية في السوق، وسط مؤشرات على انتعاش اقتصادي قوي في الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم- ما عوض تأثير المخاوف حيال ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية.

ويساعد على استقرار السوق إعلان «أوبك +» في اجتماع شباط (فبراير) الماضي عزمها على الحفاظ على استراتيجيتها وستتجنب التحركات المفاجئة والجذرية، ولذا قد يكون اجتماع وزراء لجنة مراقبة الإنتاج في التحالف في نيسان (أبريل) المقبل خاليا من أي تغييرات جذرية في سياسات الإنتاج للمجموعة، المطبقة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: إن هوامش التكرير تتحسن، كما أن الاستهلاك المحلي في الصين يعود ببطء، لكن بثبات إلى مستويات ما قبل الوباء، موضحين أن زيادة صادرات النفط الخام من الولايات المتحدة إلى الأسواق الأوروبية منذ الحرب الروسية - الأوكرانية لتتحول أوروبا بالفعل إلى أكبر مشتر للخام الأمريكي.

وفي هذا الإطار، يقول هيوريوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون المصارف والطاقة، إن معنويات السوق تتجه إلى الأفضل مع تعافي الطلب الصيني واستمرار ضبط الإنتاج من قبل الشركات، لافتا إلى أن الأسعار ليست العامل الوحيد الذي يحدد قرارات الاستثمار في قطاع النفط، حيث إن صناعة النفط الأمريكية ستشهد نموا أقل للإنتاج هذا العام والعام المقبل قبل عودة محتملة إلى نمو أقوى مع ارتفاع الأسعار في أعوام تالية.

وأوضح أن تقارير دولية تشير إلى أن عديدا من شركات النفط الأمريكية تخطط لإنفاق مزيد من الأموال

هذا العام، لكنها تبقي الإنتاج إما ثابتا أو مرتفعا بشكل متواضع، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسين، هما: نضوب الحقول وارتفاع تكلفة الحفر، ومشكلات ارتفاع معدل التضخم نتيجة الاتجاهات التضخمية العالمية.

أما أندرو موريس مدير شركة بويري الدولية للاستشارات، فيرى أن سياسات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من غير المرجح أن تتغير في أي وقت، ما يعني استمرار الرفع المتوالي لأسعار الفائدة، ما يعمق المخاوف في السوق من حدوث ركود واسع، حيث يحارب بنك الاحتياطي الفيدرالي التضخم عن طريق زيادة تكاليف الاقتراض.

فيما ذكر أندريه جروسي مدير شركة إم إم إيه سي الألمانية أن أزمة الجائحة وعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية أثقلت كاهل صناعة النفط الخام بشكل كبير، وجعلت كثيرين يتحولون عن فكرة التركيز على زيادة الإنتاج كلما ارتفعت الأسعار، موضحا أن المنتجين الأمريكيين خصوصا فضلوا إعادة الأموال النقدية إلى المستثمرين والحفاظ على الإنتاج عند المستويات الحالية أو أعلى قليلا فقط.

ونقل عن بيانات صادرة عن شركة إيفركور الدولية، أن شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة ستنفق 46 في المائة هذا العام أكثر مما أنفقته في العام الماضي، كما كان الإنفاق أعلى 30 في المائة عن العام الأسبق 2021، ولا سيما أن الآبار دائما لا تحقق الإنتاجية المتوقعة، إضافة إلى الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج.

بدورها، أوضحت ويني أكيللو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنجنيرينج الدولية، أن أغلب التوقعات تصب في مصلحة تشديد الإنتاج العالمي في وقت لاحق من العام الجاري مع عدم وجود زيادة كبيرة في الإنتاج قادمة من أي مكان سواء من جانب «أوبك +» أو حتى منتجي الولايات المتحدة، الذين من المؤكد أنهم لن يندفعوا مرة أخرى إلى نمو الإنتاج.

ونوهت إلى تسبب الحرب الروسية – الأوكرانية في حدوث اضطرابات كبيرة في أسواق النفط العالمية، ما أجبر موسكو على إيجاد مشترين بديلين، كما اضطر أوروبا للحصول على إمدادات جديدة مع سعي العقوبات الغربية إلى تضييق الخناق على عائدات موسكو النفطية ومع فرض حظر الاتحاد الأوروبي وسقف مجموعة

السبع على نفط موسكو بالكامل لم يتمكن المشترون الجدد في إفريقيا من استيعاب الوقود الروسي النازح من أوروبا. من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس، لتواصل تحقيق المكاسب منذ الجلستين السابقتين وسط مؤشرات إلى انتعاش اقتصادي قوي في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، ما عوض تأثير المخاوف حيال ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت 12 سنتا، بما يعادل 0.1 في المائة، إلى 84.43 دولار للبرميل، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي سبعة سنتات، بما يعادل 0.1 في المائة أيضا، إلى 77.76 دولار للبرميل.

وارتفعت عقود الخامين نحو 1 في المائة، في الجلسة السابقة بعد أن أظهرت بيانات نمو نشاط التصنيع في الصين في فبراير بأسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، في دليل جديد على الانتعاش الاقتصادي بعد إلغاء قيود كوفيد- 19 الصارمة.

لكن زيادة مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع العاشر على التوالي حد من مكاسب السوق. وأفادت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بارتفاع مخزونات الخام 1.2 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 فبراير إلى 480.2 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ مايو 2021.

وكان محللون استطلعت آراؤهم، قد توقعوا زيادة قدرها 500 ألف برميل.

ومع ذلك، أبقت صادرات قياسية من النفط الخام الأمريكي الزيادة أقل مما كانت عليه في الأسابيع الماضية، إذ ارتفعت الشحنات إلى 5.6 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي، وفقا لإدارة معلومات الطاقة.

وقال محللو «سيتي» في مذكرة للعملاء: «مخزونات الخام الأمريكية أبطأت زياداتها، لكنها ظلت أعلى من نطاق خمسة أعوام مع تباطؤ الزيادة، بسبب ارتفاع إجمالي الصادرات إلى مستويات قياسية جديدة».

في غضون ذلك، وصل النفط الخام الذي تعالجه مصافي التكرير الهندية إلى مستويات قياسية في يناير،

حسبما أظهرت بيانات حكومية مبدئية الأربعاء، إذ عززت البلاد وارداتها من البراميل الروسية التي نأت عنها الدول الغربية.

7.1 مليار دولار إيرادات العراق النفطية في فبراير

الاقتصادية

انخفضت إيرادات العراق النفطية على أساس شهري بنسبة 7.92 في المائة لشباط (فبراير) الماضي لتصل إلى 7.081 مليار دولار.

ووفقا لبيانات وزارة النفط أمس، فإن صادرات العراق النفطية، باستثناء التدفقات من إقليم كوردستان، انخفضت بنسبة 8.88 في المائة على أساس شهري في الشهر الماضي لتصل إلى 92 مليونا و255 ألف برميل، مقارنة بيناير الماضي الذي بلغت الصادرات فيه 101 مليون و245 ألف برميل.

وانخفض أيضا مجموع الإيرادات النفطية للشهر الماضي بنسبة 7.92 في المائة ليصل إلى 7.081 مليار دولار على أساس شهري مقارنة بالشهر قبل الماضي الذي بلغت فيه الإيرادات 7.690 مليار دولار.

وانخفض مجموع الإيرادات النفطية من صادرات نفط البصرة عبر الموانئ الجنوبية بنسبة 8.54 في المائة على أساس شهري لتصل إلى 6.844 مليار دولار مقارنة بالشهر قبل الماضي الذي بلغت فيه الإيرادات 7.483 مليار دولار.

فيما ارتفعت الإيرادات النفطية من صادرات خام كركوك عبر ميناء جيهان التركي بنسبة 17.2 في المائة على أساس شهري لتصل إلى 218 مليون دولار، مقارنة بالشهر قبل الماضي الذي بلغت فيه الإيرادات 186 مليون دولار.

وأعلنت وزارة النفط العراقية أمس الأول مجموع الصادرات النفطية والإيرادات المتحققة للشهر الماضي، مشيرة إلى أنها بلغت 92 مليونا و255 ألفا و610 براميل، بإيرادات بلغت 7.081 مليار دولار.

دراسة سعودية ـ يابانية لإنتاج الهيدروجين النظيف للأسواق المحلية والدولية

الشرق الأوسط

بينما وقعت شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو»، خطاب نوايا لبحث فرص الانضمام للمساهمين بحصة الأقلية في شركة جديدة لتقنيات نقل الحركة، التي تؤسسها مجموعتا «جيلي» و«رينو» الشهيرتان في صنع السيارات العالمية، والتي تركز على تقنيات من ضمنها المحركات الهجينة، اتفقت «ماروبيني» اليابانية مع صندوق الاستثمارات العامة على دراسة جدوى لإنتاج الهيدروجين النظيف في السعودية.

وتسعى الحكومة السعودية التي تلعب الدور الرائد في إنتاج وتصدير النفط على المستوى العالمي إلى تنويع مصادر الدخل، وإضافة أنواع أخرى من مصادر الطاقة كالمتجددة والوقود الأنظف، وتكثف المملكة تحركاتها للوصول إلى مستهدفاتها في هذا الملف خلال المرحلة المقبلة. وبحسب «رويترز» الاتفاق بين صندوق الاستثمارات العامة و«ماروبيني» هو أمر أساسي لتحقيق مستهدفات المملكة لخفض الاعتماد على النفط، وبالتالي إجراء دراسة جدوى لإنتاج الهيدروجين النظيف للأسواق المحلية والدولية.

- الموارد الهيدروكربونية

وفي مطلع فبراير (شباط) الفائت، أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية أول رخصة في أوكساجون لشركة «نيوم للهيدروجين الأخضر» ضمن الشركات التابعة لـ«نيوم» المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، وهي عبارة عن مشروع مشترك مع «أكوا باور» و«إير برودكتس».

وتأتي هذه الخطوة استغلالاً لموارد المملكة الهيدروكربونية منخفضة التكلفة، وموقعها الاستراتيجي لمصادر الطاقة المتجددة، حيث تعمل على تحفيز اقتصاد الهيدروجين من خلال مستهدفاتها في أن تكون في مصاف الدول المنتجة في العالم.

وفي ذات الوقت، تعمل السعودية للحفاظ على مكانتها بوصفها لاعباً رئيسياً في قطاع الطاقة، وجزءاً من جهود «نيوم» ورؤيتها الطموحة لتطوير حلول مستدامة ومبتكرة، لمواجهة التحديات العالمية الرئيسية، وعلى رأسها تغير المناخ.

- الصناعات النظيفة

وستكون «نيوم» أكبر شركة على نطاق واسع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم ومقرها في أوكساجون،

موطن الصناعات المتقدمة والنظيفة في المنطقة مع ما تمتلكه من شبكة إمداد وشبكة لوجيستية مؤتمتة ومتكاملة.

ومن المتوقع أن يبدأ مصنع شركة «نيوم» في إنتاج الهيدروجين الأخضر من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة خلال 2026، بإنتاج يصل إلى 1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنوياً، بما يعادل 600 طن من الهيدروجين الأخضر يومياً. ستُصدر الأمونيا الخضراء إلى الأسواق العالمية، مما يدعم إزالة الكربون من قطاع النقل الثقيل الذي يهدف إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- الوقود الصناعي

إلى ذلك، أبرمت «أرامكو» السعودية خطاب نوايا لبحث فرص الانضمام للمساهمين بحصة الأقلية في منشأة جديدة لتقنيات نقل الحركة «بي دبليو تي» التي ستؤسسها مجموعتا «جيلي» و«رينو»، وستركز أعمال الشركة الحديثة على تقنيات نقل الحركة لمحركات الاحتراق الداخلي والمحركات الهجينة.

ويدعم استثمار «أرامكو» نمو الشركة ويعزّز البحث والتطوير لحلول الوقود الصناعي وتقنيات الهيدروجين من الجيل التالي، ومن المتوقع أن تحتفظ كل من «جيلي» و«رينو جروب» بحصة مشتركة ومتساوية في الكيان المستقل الجديد.

وتهدف الشركة الجديدة من خلال شبكة عالمية مكوّنة من 17 معملا لنواقل الحركة، و5 مراكز بحوث وتطوير عبر ثلاث قارات، إلى العمل كمورّدٍ عالمي مستقل لأكثر من 130 دولة ومنطقة، بقدرة إنتاج سنوية تزيد على 5 ملايين من محركات الاحتراق الداخلي والهجينة والمدمجة، ونواقل الحركة.

- البحوث والتطوير

وقال محمد القحطاني، النائب التنفيذي للرئيس للتكرير والبتروكيميائيات والتسويق في «أرامكو»، إن التوقيع على خطاب النوايا يمثل خطوة متقدمة جديدة ضمن الالتزام تجاه تقنيات النقل، والتي تدعم جهود الشركة في مجال البحوث والتطوير بشأن الابتكار في المحركات.

وأضاف أن التعاون الاستراتيجي مع «جيلي» و«رينو» سيدعم تطوير نقل الحركة في صناعة السيارات، وهو ما يتماشى مع الأعمال المتنوّعة حول العالم.

من جانبه، توقع لوكا دي ميو، الرئيس التنفيذي لمجموعة «رينو»، أن تسهم هذه الشراكة مع «أرامكو» السعودية، ومجموعة «جيلي» في نقل شركة «بي دبليو تي» إلى مستوى متقدم، وتعزّز ريادتها في تقنية نقل الحركة لمحركات الاحتراق الداخلي منخفضة الانبعاثات بدرجة كبيرة. وأشار إلى أن مشاركة «أرامكو» بخبرتها الفريدة ستعزز تطوير الابتكارات المتقدمة في مجالات الوقود الصناعي والهيدروجين.

وفـي السـياق نفسـه، لفت دانيـال لي، الرئيـس التنفيذي لمجموعة «جيلـي القابضة»، إلـى أهمية انضمام «أرامكو» في تأسيس شركة مستدامة ورائدة عالمياً في مجال نقل الحركة. وتمثل نيّة «أرامكو السعودية» في الاستثمار إقراراً من رواد الصناعة العالميين بالآفاق المستقبلية لأعمال «بي دبليو تي» ورؤيتها للريادة في مجال الوقود المنخفض والخالي من الكربون مثل الميثانول والهيدروجين.

- زيوت التشحيم

من جهة أخرى، أكملت «أرامكو السعودية» من خلال إحدى الشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل صفقة الاسـتحواذ على «فالفولين» للمنتجات العالمية، التابعة لشـركة «فالفولين» الأميركية، بقيمة 2.65 مليار دولار.

وتهدف «أرامكو» من خلال هذا الاستحواذ الذي يأتي بعد توقيع الشركتين اتفاقية شراء الأسهم المعلن عنها في الأول من أغسطس (آب) الماضي، إلى أن تصبح واحدة من أبرز العلامات التجارية المتكاملة في العالم بمجـال زيـوت التشـحيم. وبموجب الصفقة، سـتمتلك «أرامكـو» العلامة التجارية «فالفوليـن»، فيما يتعلق بأعمال المنتجات، في حين ستمتلك الشركة الأميركية العلامة التجارية لخدمات البيع بالتجزئة الخاصة بها. وتخطط «أرامكو السعودية» وشركة «فالفولين» للعمل معاً لمواصلة انتشار ملكية العلامة التجارية على مسـتوى العالم. وستسـتمر «فالفولين غلوبال أوبريشـن» في أعمالها من خلال مقرها الرئيسي في مدينة ليكسينغتون بولاية كنتاكي، وتُعد شركة رائدة عالمياً في مجال حلول السيارات والاستخدامات الصناعية، حيـث تبتكـر منتجـات جاهزة للاحتياجات المسـتقبلية، وتوفر أفضل الخدمات في فئتها للشـركاء في جميع أنحاء العالم.

سابك تطلق مشروعها الإستراتيجي لصناعة المحفزات

المدينة

أعلنت «سابك» عن مشروعها الإستراتيجي لصناعة المحفزات خلال إعلان الحزمة الأولى من مشاريع الشركات الكبرى «شريك» بهدف تحويل المملكة إلى مركز للصناعات المتخصصة، ومثَّل الشركة في الحفل رئيس مجلس إدارة «سابك» المهندس خالد بن هاشم الدباغ، والرئيس التنفيذي للشركة المهندس عبدالرحمن بن صالح الفقيه، الذي وقَّع الاتفاقيات الإطارية مع «برنامج شريك»، وأكد المهندس الدباغ خلال هذه المناسبة، أن سموَّ وليِّ العهد يقود بكل عزيمة واقتدار التوجهات الإستراتيجية للمملكة على مسار الرؤية الطموحة، مبيناً أن إطلاق «برنامج شريك»، خطوة رائدة تُمثِّل نقلة نوعية وتاريخية في مسيرة التنمية الوطنية، ومكملة لما سبقها من منجزات من أجل بناء اقتصاد وطني مستقبله مزدهر، وبيئته جاذبة للاستثمارات المحلية والعالمية. من جانبه شارك المهندس الفقيه في جلسة حوارية ضمَّت الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبرى، أوضح خلالها أن صناعة المحفزات تُعدُّ الحجر الأساس في صناعة الطاقة والبتروكيماويات لدورها في تسريع نقل وتوطين التقنيات الحديثة والمتطورة في صناعة البتروكيماويات بما يُسهم في رفع كفاءة استهلاك الطاقة، والوصول إلى حيادية الكربون التي تستهدف (سابك) الوصول إليها بحلول العام 2050م.

وأضاف: إن المملكة رائدة في صناعة الطاقة والبتروكيماويات، كما أن استثمار «سابك» في صناعة المحفزات سيُسهم في تأمين احتياجات الشركة ومصنعي البتروكيماويات في المنطقة. وتعتمد إستراتيجية «سابك» في صناعة المحفزات على الاستحواذ على أحدث التقنيات والمعرفة اللازمة ومن ثم توطين هذه التقنيات لصناعتها وتطوير إنتاجها، من خلال إنشاء منصة لتصنيع المحفزات المختلفة في المملكة عبر مرحلتين ،و سبق للشركة أن استحوذت على شركة «ساينتفيك ديزاين» بالكامل في العام الماضي، كخطوة أولى لتأمين أحد أهم المحفزات المستخدمة في (سابك) لصناعة مادة الجلايكول، ثم بدأت بإنشاء المرحلة الأولى من منصة المحفزات لتشمل ثلاثة مصانع لتصنيع المحفزات المستخدمة في صناعة البوليمرات والكيماويات، إضافة إلى التعاون مع «برنامج شريك» لتحديد أهم الممكنات والحوافز التي ستُسهم في تمكين صناعة المحفزات.

الشحنات السعودية تعوّض نقص النفط الخام في الأسواق العالمية

اقتصاد الشرق

انخفضت تدفقات النفط الخام في الأسواق العالمية الشهر الماضي متأثرة بتراجع كبير في صادرات النفط من البرازيل، والعراق، وروسيا؛ لكنّ الشحنات من المملكة العربية السعودية عوّضت الكثير من الانخفاض، بحسب بيانات من «تانكر تراكر» نشرتها «بلومبرغ».

وتظهر البيانات أنّ التدفقات المنقولة بحراً من روسيا، والعراق، والبرازيل تراجعت بمقدار 732 ألف برميل يومياً؛ بينما زادت الشحنات من المملكة العربية السعودية بمقدار 481 ألفاً.

تعد روسيا نقطة محورية للتجار منذ أن حظر الاتحاد الأوروبي تقريباً جميع الواردات المنقولة بحراً من البلاد. لكنّ دول الاتحاد الأوروبي وغيرها في مجموعة السبع تسمح لشركاتها فقط بتقديم الخدمات الرئيسية -وخاصة التأمين- للشحنات الروسية التي تم شراؤها بسعر 60 دولاراً للبرميل أو أقل.

بلغ إجمالي التدفقات اليومية المنشورة حتى الآن لشهر فبراير حوالي 30.89 مليون برميل، بانخفاض قدره 290 ألف برميل عن يناير. ويقدّر أن يبلغ الإجمالي نحو 37 مليون برميل عندما يتم نشر جميع بيانات التدفقات. وسيتم تحديث هذه القصة لتعكس البيانات الجديدة.

مسح «بلومبرغ»: ارتفاع إنتاج «أوبك» من النفط مع تعافي نيجيريا

اقتصاد الشرق

ارتفع إنتاج «أوبك» من النفط الشهر الماضي في ظل استمرار تعافي نيجيريا قبيل الانتخابات الرئاسية.

عززت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» الإمدادات بمقدار 120 ألف برميل يومياً لتصل إلى 29.24 مليون برميل يومياً، واستحوذت نيجيريا على ثلثي الزيادة بعد أن وصل إنتاجها إلى أعلى مستوى في عام، وفقاً لمسح أجرته بلومبرغ.

أعادت نيجيريا النهوض بالإنتاج من مستوياته القياسية المنخفضة هذا العام، بعد أن توصّلت الحكومة إلى اتفاق مع شركات أمنية مرتبطة بـغافرنمنت إكبيموبولو، الذي كان أحد قادة التشكيلات العسكرية في منطقة دلتا نهر النيجر المنتجة للنفط. وأظهر المسح أنها ضخت 1.44 مليون برميل يومياً في فبراير.

تم الإعلان عن فوز بولا تينوبو من الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية التي عُقدت نهاية الأسبوع الماضي، لكن زعماء المعارضة تعهدوا باللجوء للقضاء بسبب المنافسة التي شابتها إخفاقات لوجستية وتكنولوجية.

حافظ أعضاء «أوبك» الآخرون على مستويات الإنتاج إلى حدٍّ كبير، في ظل التزام المجموعة بالحصص المُثبّتة أواخر العام الماضي، للحفاظ على توازن أسواق الخام العالمية وسط التعافي الهش في الطلب. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية، زعيمة المجموعة، تعهدت بالحفاظ على الأهداف الإنتاجية حتى نهاية 2023.

وزير الطاقة السعودي: اتفاق «أوبك+» سيبقى سارياً طوال العام

من المتوقع أن يرتفع استهلاك النفط وهو ما قد يزيد الأسعار في وقت لاحق من هذا العام مع اكتساب فتح اقتصاد الصين من إغلاقات كوفيد19- مزيد من الزخم. ومع ذلك، تضغط حالياً مخاوف تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة ومخاطر الركود على السوق، مما دفع الرياض وشركاءها لانتهاج سياسة حذرة.

في الوقت نفسه، تراقب الدول الأعضاء بـ»أوبك» التطورات في روسيا- وهي جزء من تحالف «أوبك+»- والتي هددت بخفض الإنتاج في مارس رداً على العقوبات الغربية بسبب الحرب في أوكرانيا. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الروسي ظل متماسكاً خلال الأشهر الأولى من 2023 حتى الآن على الرغم من الإدانة الواسعة للصراع.

يعتمد استطلاع بلومبرغ على بيانات تتبع السفن والمعلومات من المسؤولين وتقديرات من الاستشاريين بما في ذلك «كبلر» (Kpler)، و»رابيدان إنرجي غروب» (Rapidan Energy Group)، و»ريستاد إنرجي» (Rystad Energy).

ومن المقرر أن يعقد تحالف «أوبك+» اجتماع المراقبة عبر الإنترنت لمراجعة أوضاع السوق في أوائل الشهر المقبل، على أن يُعقد اجتماع بالحضور الشخصي في مقره في فيينا بشهر يونيو.

كابسارك السعودي يحذر: سوق النفط العالمية تواجه 5 مخاطر محتملة

أحمد عمار

الطاقة

استعرضت دراسة حديثة، التحديات التي تواجه سوق النفط العالمية، مع حالة عدم اليقين التي تسيطر على العرض والطلب، بسبب استمرار الحرب الروسية الأوكرانية والمخاوف من موجة جديدة لفيروس كورونا.

وأكدت دراسة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) أن النظرية التي تشير إلى أن توازن أسواق النفط العالمية يحدث عندما تعود المخزونات لمتوسطاتها لـ5 سنوات لا تعطي الكثير من الدلائل حول موعد وسرعة تعافي السوق.

وتوصلت الدراسة -التي اطّلعت وحدة أبحاث الطاقة على تفاصيلها- أن هناك 5 عوامل رئيسة تحدد استقرار سوق النفط العالمية، وهي المخزونات، الطاقة الاحتياطية الفائضة لدول أوبك، الارتباط بين نمو الطلب والناتج المحلي الإجمالي، المصادر المتغيّرة للإمدادات مثل النفط الصخري، التفاعل بين المخزونات وتدفقات النفط.

تحديات هيكلية

ترى الدراسة أن تحديد العناصر السابقة يتطلب تقييم مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الطاقة الاحتياطية، وكذلك الظواهر الجيوسياسية.

وأشارت إلى أن نتائج أيّ صدمة تواجه أسعار النفط تعتمد على مستويات المخزونات العالمية، وحجم المعروض من الخام في السوق.

ودعت إلى قيام الشركات وصنّاع السياسات بوضع العامل البشري المسؤول عن صدمات سوق النفط في

الحسبان، منبّهةً إلى أن القرارات والسياسات قد تؤدي إلى أخطاء.

وعلى المدى الطويل، هناك تحديات هيكلية توثّر في سوق النفط العالمية، ومنها متحورات فيروس كورونا والتعافي من الجائحة، وكذلك تعديلات الاتحاد الأوروبي على حدود الكربون والمبادرات العالمية لتطبيق ضريبة الكربون، وحوكمة الطاقة وأمنها، والانتقال إلى الطاقة المتجددة.

ورأت الدراسة أن تحديات أمن الطاقة والانتقال للمصادر المتجددة معقّدة، بسبب قضايا الأمن السيبراني والجغرافيا السياسية لمصادر الطاقة الجديدة، بما في ذلك المعادن الأرضية النادرة والكوبالت والليثيوم.

ووفقًا للدراسة، لتحديد الاضطرابات المحتملة لسوق النفط الناتجة عن تلك المخاطر، من الضروري فهم آلية استجابة أسعار النفط الخام لأيّ صدمة، وطبيعتها، مؤكدة أن العقود الآجلة للنفط الخام تستجيب مباشرة لجميع صدمات السوق، ما يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة.

المخزونات والطاقة الاحتياطية

ترى الدراسة أن مستويات التخزين مهمة لسوق النفط العالمية، إذ تؤدي المخزونات الفائضة مع تراجع أسعار النفط إلى انخفاض قيمة أصول إنتاج الخام، ما يؤثّر بدوره بركود النشاط الاقتصادي وحدوث اضطرابات اجتماعية في الدول المنتجة.

ومع ذلك، ترى أن المقياس التقليدي لحالة مخزون النفط لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي يعتمد على مقارنة المستوى الحالي للمخزون مع متوسطه لـ5 سنوات، أصبح أقل فائدة.

وأرجعت رؤيتها إلى أن استعمال ذلك المقياس يعني أنه مع وقوع مشكلة غير عادية أو بيانات غير معتادة، مثل التراكم الهائل لمخزونات النفط في عام 2015 بسبب النفط الصخري الأميركي، يمكن أن يتأثّر بسهولة، ويجعل القياس أقل فائدة، أي إنه لا يراعي زيادة الطلب.

ورأت أن المقياس الذي يعتمد على مستويات المخزون في وقت معين بالنسبة إلى الطلب في السوق يعدّ

أكثر فائدة من المقياس السابق.

ونبّـه كابسـارك إلى ضرورة النظر لمسـتوى الطاقـة الاحتياطية للإمدادات، بالإضافة إلـى المخزونات، عند تقييـم حالـة سـوق النفـط، لافتًا إلى أن ذلك أدّى دورًا مؤثرًا في أسـعار النفط وتوازن السـوق.

واسـتعرضت الدراسـة مثالًا بتسبُّب المستويات المنخفضة من الطاقة الإنتاجية الاحتياطية لأوبك في رفع الأسـعار خلال الأعوام (2004-2006) و (2007-2008) و 2018.

الارتباط بين الطلب والسعر

تشـير الدراسـة إلى وجود ارتباط سـلبي بين السـعر والطلب على الصعيد العالمي، فمثلًا عندما انخفضت أسـعار الخـام خـلال جائحـة كورونا، بدأ الطلب في الارتفـاع قليلًا، كما يعدّ عامل العـرض مهمًا كذلك في تحديد الأسعار.

وترى أنه في حالة حدوث انخفاض كبير باستثمارات الوقود الأحفوري بسبب الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمـة الشـركات، سـيؤدي ذلـك إلـى حدوث فجوة في سـوق النفط العالميـة، لا يقدر على سـدّها النفط الصخري بمفرده، ما سـيجعل السـوق مقبلة على دورة فائقة أخرى للسلع الأساسية.

وجاءت رؤية الدراسة ردًا على ترجيح محللين في المدّة التي سبقت جائحة كورونا، بأن سوق النفط العالمية لن تشـهد ارتفاعًا في الأسـعار يسـتمر لأيّ مدّة من الزمن، مع الأخذ بالحسـبان وجود النفط الصخري في السوق.

وتؤكـد أنـه فـي السـنوات التي سـبقت عام بدايـة أزمة فيـروس كورونـا (2020)، كان نمو النفـط الصخري الأميركـي أكبر مسـبّب لاضطراب أسـعار النفـط وتراجعها.

ونتيجـة تراجـع أسـعار النفـط، لم يعد بمقدور المنتجيـن الأميركيين الإنفاق على زيادة الإنتاج، بسـبب قلة توافـر رأس المال لتمويل أنشـطة الحفر.

وذكرت الدراسة: «إن التراجع الكبير في الأسعار العالمية يشير إلى أن العالم بحاجة إلى استبدال 7 ملايين برميل نفط يوميًا من النفط الصخري المفقود سنويًا للمحافظة على مستوى الإنتاج».

وفي المقابل، دفعت الأسعار المرتفعة لبرميل النفط بعد ذلك إلى إصدار شركات الاستكشاف والإنتاج المطروحة في البورصة الأميركية سندات دين وأسهم تُقدَّر قيمتها بـ4.4 مليار دولار في عام 2021، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس/آب 2020.

5 مخاطر تهدد السوق

تشير الدراسة إلى أن هناك مخاطر قصيرة المدى متمثلة في الاضطرابات الجيوسياسية للعرض والطلب والتكرير وشبكات النقل تتسبب في حالة من عدم اليقين بسوق النفط العالمية.

كما توجد مخاطر بعيدة المدى، مثل الاضطرابات التي تنتج عن التغيّرات في الأنظمة المالية للأنشطة النفطية العالمية ومستويات دخل المستهلك وأنماط الاستهلاك.

ورصدت الدراسة 5 عوامل أساسية تهدد استقرار سوق النفط، تتضمن حالة عدم اليقين بشأن انقطاع إمدادات كبريات الدول المنتجة، مثل روسيا ونيجيريا وليبيا وإيران وفنزويلا، وكذلك عدم اليقين بشأن إنتاج النفط الصخري.

ومن بينها كذلك عدم اليقين بشأن الطلب بسبب تداعيات كورونا، والشكوك بشأن الطاقة الاحتياطية لأوبك+، إلى جانب المخاوف المالية المتمثلة في التخلّف عن سداد الديون.

مخاطر كورونا مستمرة

وصفت الدراسة مخاطر سوق النفط العالمية الناتجة عن تفشّي فيروس كورونا بأنها كبيرة وملحوظة، مع عدم اليقين بشأن استمرار الوباء.

ومع كل متحور جديد، من المحتمل أن يتأثّر الطلب على النفط بصورة واضحة، وكلما طالت مدّة تأثر الطلب

سيأخذ السوق وقتًا أطول حتى يستعيد توازنه، وفقًا للدراسة.

ومع توفير تحالف أوبك+ نحو 40٪ من إمدادات النفط الخام العالمية، فإن دول التحالف أكثر عرضة للتأثر من اضطراب الطلب الناتج عن فيروس كورونا.
وبصفة عامة، تزيد أزمة فيروس كورونا التحديات أمام كل أطراف السوق، متضمنة المستهلكين والمنتجين وصانعي السياسات وتحالف أوبك+.

وألمحت الدراسة كذلك إلى وجود تغير أو تحول محتمل على المدى الطويل في أنواع النفط -الثقيل والخفيف أو الحلو والحامض-، والذي يعدّ مطلوبًا لمواكبة الأنماط المتغيرة للطلب.

ومع صعوبة التنبؤ بتأثيرات فيروس كورونا، ترى الدراسة أن الآثار المترتبة على الاضطرابات التجارية قد تكون طويلة وأكثر خطورة مما هو متوقع.

ماذا عن ظروف السوق الآن؟
وصفت الدراسة أسواق النفط العالمية بأنها شديدة التغير، ما يجعل أيّ توقعات تخضع دائمًا لمراجعة مستمرة، وتعتقد أن حركة العرض والطلب وصلت إلى مستويات لا مثيل لها من الشكوك، بعد أن كانت السوق تتميز بحالة من التوازن حتى عام 2020.

وتوقعت الدراسة تعرُّض سوق النفط لبعض الأحداث العنيفة مع خطر حدوث صدمات شديدة في الأسعار، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ومنها -على سبيل المثال- استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا وزيادة التوترات الناتجة عنها، ما يتسبب في تعطّل التدفقات ، وكذلك إعادة التفاوض بشأن العقوبات المفروضة ضد روسيا وإيران وفنزويلا، وعودة كميات النفط لتلك الدول إلى الأسواق.

وفي حالة رفع العقوبات عن طهران وعودة النفط الإيراني إلى الأسواق، من المتوقع أن يتسبب ذلك في

حدوث ضغط على تحالف أوبك+ لكي يحافظ على توازن العرض.

وفي السياق ذاته، من الممكن إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فنزويلا، ما يؤدي إلى عودة التدفقات الرأسمالية ورفع العقوبات الأميركية وزيادة إنتاج النفط.

وما زالت تعاني أسواق النفط العالمية من حالة عدم اليقين بشأن ظهور موجة سادسة من فيروس كورونا، وتأثير ذلك في الطلب العالمي للنفط والمخزونات.

وبحسب الدراسة، لن تكون أوبك قادرة على الاستجابة لتفشّي موجة سادسة من وباء فيروس كورونا أو العقوبات المفروضة على النفط الروسي، ما يجعل تدمير الطلب الناتج كارثيًا بالنسبة لأسواق الطاقة العالمية.

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة، الطلب العالمي على النفط خلال العام الماضي 2022:

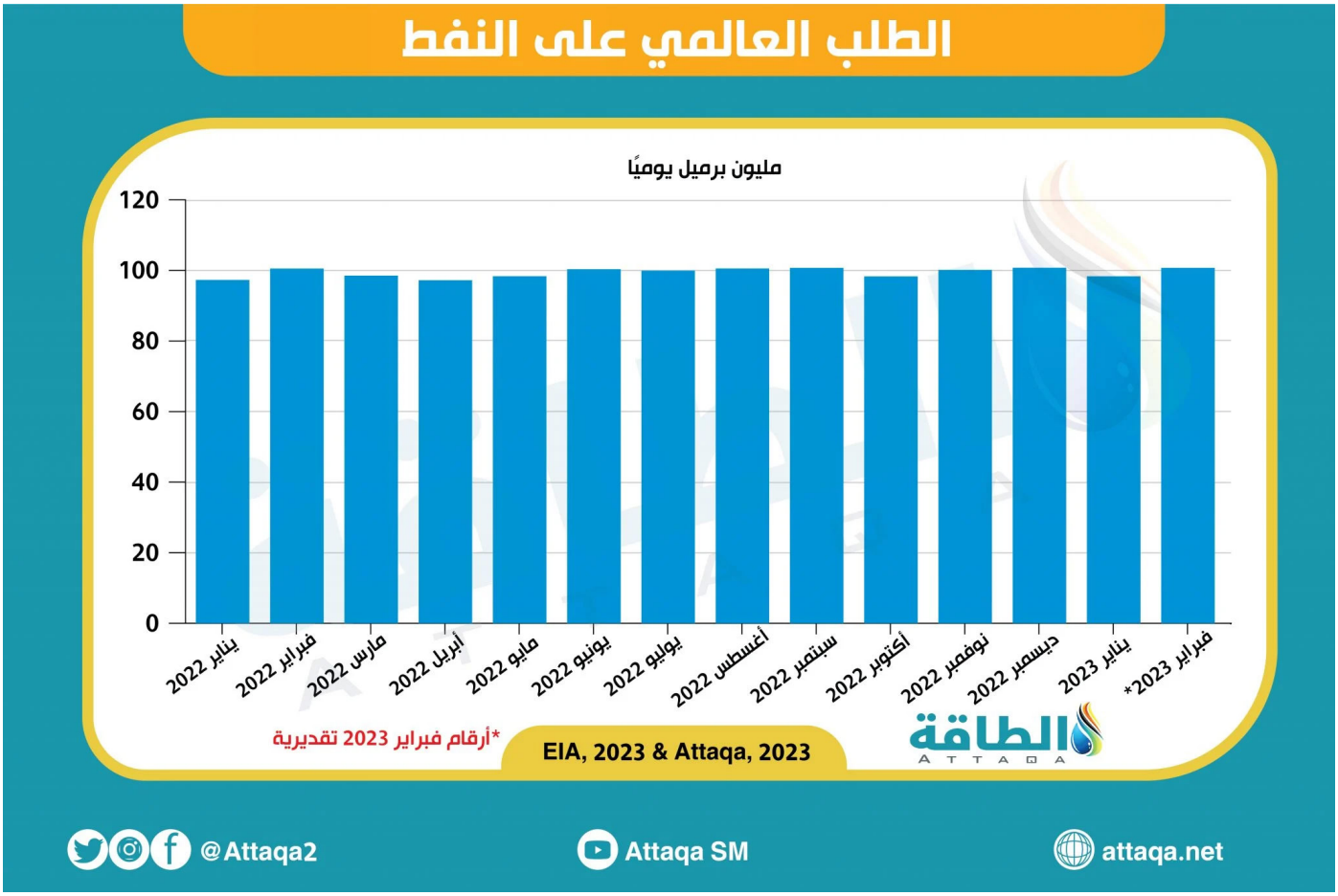

إيصال الخدمة الكهربائية لأكثر من 2800 وحدة سكنية في مخططات نمار 3020 بالرياض

عاجل

تمكَّنَت الشركة السعودية للكهرباء من تنفيذ الأعمال الخاصة بإيصال الخدمات الكهربائية لمخططات المنح في حي نمار 3020 بمدينة الرياض، حيث تم إطلاق الخدمة الكهربائية لأول وحدة سكنية في شهر إبريل من العام 2021م وتواصلت أعمال الإيصال لجميع المخططات إلى أن وصلت حتى الآن لأكثر من 2800 وحدة سكنية.

وأوضحت السعودية للكهرباء -في بيان لها- أن العمل مستمر لإيصال الخدمة الكهربائية للمشتركين الجدد حال جاهزية منازلهم لإيصال الخدمة.

يذكر أن الشركة استثمرت قرابة 350 مليون ريال في شبكات النقل والتوزيع والنمو المستقبلي لإيصال الخدمة إلى حي نمار 3020.

وأشارت السعودية للكهرباء إلى أن بعض المواقع المحدودة التي لم تصل إليها الخدمة الكهربائية تعمل الشركة حالياً بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لإنهاء بعض المتطلبات؛ ومنها تحديد مناسيب الشوارع وتأمين مواقع المحطات، مؤكدةً حرصها على تقديم أفضل الخدمات وتعزيز موثوقية الخدمة الكهربائية لجميع المشتركين في مختلف مناطق المملكة، داعيةً المشتركين للتواصل والاستفادة من خدماتها عبر تطبيق الكهرباء ALKAHRABA.

شكراً